الفصل الثانى

فى خلق الأعمال وما يتعلق به

أما مذهب إمـام الحرمين وجمهـور الفلاسفة وأبى الحسـين البصرى من المعتزلة فهو أن الله تعالى يوجـد للعبد القدرة والإرادة ثم تلك القدرة والإرادة يوجبان وجود المقـدور ومذهب أكثر المعتزلة أن القدرة الحادثة مـوجبة لحدوث مقدورها وأنه لا تأثيـر للقدرة القديمة فيه وذهب الشيخ أبى الحـسن الأشعرى وجماعة من أصـحابه والقاضى أبى بكر الباقلانى فى أحـد أقواله والبخار من المعتـزلة أنه لا تأثيـر للقدرة الحـادثة فى حدوث مـقدورها ولا فى صـفة من صفاته، وإن أجرى الله العـادة بخلق مقدورها مقارنًا لها فـيكون الفعل خلقًا من الله إبداعًا وإحداثًا وكسـبًا من العبد لوقوعه مقـارنًا لقدرته. واختلف فى تفسـير الكسب على قـولين إحداهما أن ذات الفـعل تحصل بقـدرة الله تعالى وكونه طاعة ومعصية كما فـى لطم اليتيم تأديبًا وإيذاء صفات له تابعة لوجوده يحصل بقدرة العبد لأن مفهوم الفعل أعم من خصوص كونه قيامًا وقعودًا وما به التمايز غير ما به الاتحاد فما به التمايز هو الكسب صرح بذلك الأبهرى فى شرح المواقف وبعض شراح الطوالع ولكن المشهـور إيراده مذهبا للقاضى أبى بكر البـاقلانى وأخذًا من أقـواله - القول الثـانى - وهو المشهـور فى تفسـير الكسب أنه تصميم العزم على الفعل على معنى أن الله تعالى فعل المعصية فيه فالعبد وإن لم يكن موجدا إلا أنه كالموجد. واستدلت الأشاعرة على مطلوبهم بمسالك كثـيرة ضعفها الآمدى فى إبـكار الأفكار ولم يرتض منها إلا مسلكين أخصرهما لو كان العبد خالقًا لأفـعال نفسه للزم وجود خالق غير الله ووجود خالـق غير الله مـحال ويلزم من انـتفاء اللازم انـتفاء الملـزوم، وأما المعتـزلة

فاستدلوا على مذهبهم بوجوه كثيرة مرجعها إلى أمر واحد وهو أنه لولا استقلال العبد بالفعل لبطل مدح العباد وذمهم على الطاعات والمعاصى إذ لا يمدح زيد ولا يذم بما يفعله عمرو بن طاعة أو معصية ولا ارتفع الثواب والعقاب لأن العبد إذا لم يكن موجدا لفعله لم يستحق ثوابا ولا عقابا وكان الله مبتدئًا بالثواب والعقاب من غير استحقاق من العبد لذلك ولو كان كذلك لجاز عقاب الأنبياء وثواب الكفرة الأغبياء ولم يبق لأحد وثوق بعمله ولا يخفى ما فى ذلك من تشويش الدين والخبط فى الشريعة وأيضًا لولا الاستقلال لبطل التكليف بالأوامر والنواهى والتأديب لأنه إذا لم يكن العبد موجدا لأفعاله فكيف يصح عقلا أن يقال ائت بفعل الإيمان والصلاة والزكاة ولا تأت بالكفر وشرب الخمر والزنا لأنه تكليف بما لا يطاق ولبطل أيضًا فائدة بعث الأنبيا وهى دعوة المكلفين إلى فعل الطاعات وزجرهم عن المعاصى إذا لم يصدر منهم عمل فيلزم التكليف بما لا يطاق - والجواب بمنع الملازمات - أما فى المدح والذم فلأنهما باعتبار المحلية لا باعتبار الفعلية إذ يجوز أن يمدح الشىء لحسنه وسلامته ويذم لقبحه وعاهته فتمدح الجوهرة لحسنها وصفائها ونقائها من العيوب وأما الثواب والعقاب فأن عادة الله جارية لى خلق الثواب عقيب خلق الطاعات وعلى خلق العقاب عقيب خلق المعاصى لا أن العبد يوجد الطاعة والمعصية وهما يوجبانهما كما يخلق الشبع عقيب خلق الأكل والاحتراق عقيب مسيس النار وإن قدر على أن يخلقها ابتداء. وقولهم لو لم يكن الثواب جزاء فعل العبد لجاز عقاب الأنبياء وثواب الكفرة قلنا مسلم ولكن جوازا تحيله العادة تحيله العادة الأول مسلم والثانى ممنوع فلا يشك فى انتفاء ما ذكروه وإن كان جائزًا عقلا وأما حديث التكليف والتأديب والبعثة والدعوة فلأنها قد تكون دواعى الفعل وأجرى الله العادة بترتيب آثارها عليها.

وتخليصه أن الأشاعرة لما وردت عليهم هذه الشبهة ورأوا أيضًا تفرقة بديهية بين ما نزاوله من الأفعال الاختيارية ومن حركة المسحور على وجهه والمرتعش وذادهم ومنعهم البرهان الدال على أن الله خالق كل شيء من إضافة الفعل إلى اختيار العبد مطلقا جمعوا بين الأمرين وأثبتوا الكسب على التفسيرين السابقين فإما أن يقال كون خصوص الفعل من كونه طاعة ومعصية واقعًا بقدرة العبد كاف فى تكليفه وتأديبه ودعوته وإما أن يقال العبد إذا صمم العزم على المعصية يخلق الله فعل المعصية فيه وإذا صمم على الطاعة يخلق الله فعل الطاعة فيه وعلى هذا يكون العبد كالموجد لفعله وإن لم يكن موجدا وهذا القدر كاف فى التكليف والتأديب والدعوة وهذا أيضًا مشكل لأن الدواعى والتصميم فعل من الأفعال مخلوق لله تعالى فلا مدخل للعبد أصلا ووجه الاعتذار عن هذا الإشكال كما قرره الأصفهانى أن الله تعالى يوجد القدرة والإرادة فى العبد ويجعلهما بحيث لهما مدخل فى الفعل لا بأن تكون القدرة والإرادة لذاتهما اقتضت أن لهما مدخلا فى الفعل بل كونهما بحيث لهما مدخل بخلق الله إياهما على هذا الوجه ثم يقع الفعل بهما فإن جميع المخلوقات يخلق الله بعضها بلا واسطة وبعضها بوساطة أسباب لا بأن تكون تلك الوسائط والأسباب لذاتها اقتضت أن يكون لها مدخل فى وجود المسببات بل بأن خلقها الله تعالى بحيث لها مدخل فتكون الأفعال الاختيارية المنسوبة إلى العبد مخلوقة لله تعالى أو مقدورة للعبد بقدرة خلقها الله تعالى فى العبد وجعلها بحيث لها دخل فى الفعل - والغرض من هذا الفصل إقامة الحجة على المفلوكين وقطع معاذيرهم وإلجامهم عن التعلق بالقضاء والقدر وأنه متى نعيت إليهم فلاكتهم أو نودى عليهم بها كان ذلك متجهًا مخيلا لأنهم إما فاعلوها استقلالا أو مشاركة وإما بالمحلية والمدخلية على ما سبق

تحقيقه - ولو سلم أن ذلك من باب القضاء والقدر الصرف أو فرضت فلاكة سماوية صرفة فكلمات العلماء فى مجارى أبحاثهم طافحة بأن القضاء والقدر لا يحتج به وذلك لما روى مسلم فى صحيحه «أن النبى ﷺ قال اجتمع آدم مع موسى فقال له موسى يا آدم أنت خيبتنا وأخرجتنا من الجنة فقال آدم أتلومنى على أمر قدره الله علىّ قبل أن يخلقنى بأربعين سنة، قال ﷺ فحج آدم موسى» قال النووى فى شرحه فإن قلت فإن العاصى منا لو قال هذه المعصية قدرها الله علىّ لم يسقط عنه اللوم والعقوبة بذلك وإن كان صادقًا فيما قاله فالجواب أن هذا العاصى باق فى دار التكليف جار عليه أحكام المكلفين من العقوبة واللوم والتوبيخ وغيرها وفى لومه وعقوبته زجر له ولغيره عن مثل هذا الفعل وهو محتاج إلى الزجر ما لم يمت فأما آدم فميت خارج عن دار التكليف وعن الحاجة إلى الزجر فلم يكن فى القول المذكور له فائدة بل فيه إيذاء وتعجيل انتهى فانظر كيف اعترف بحقية السؤال واعتذر فى الجواب بأن الحديث ليس منه والقضاء والقدر وإن لم يحتج به فى الدنيا فجائز أن يحتج به الأنبياء فى الآخرة لعلو مقامهم عن الإيذاء والتخجيل وإذا ثبت أن القضاء والقدر لا يحتج به فى المعاصى فغيرها كذلك لا قائل بالفرق أو المقايسة لأن العلة التى اقتضت المنع من الاحتجاج بالقدر فى المعاصى مطردة فى غيرها من أقداره تعالى بالمناسبة والإخالة.